ملاحظات الرئيس عبد الناصر حول الطريق الى الاشتراكية ومتناقضات الفترة الانتقالية فى المجتمع الاشتراكى[1]

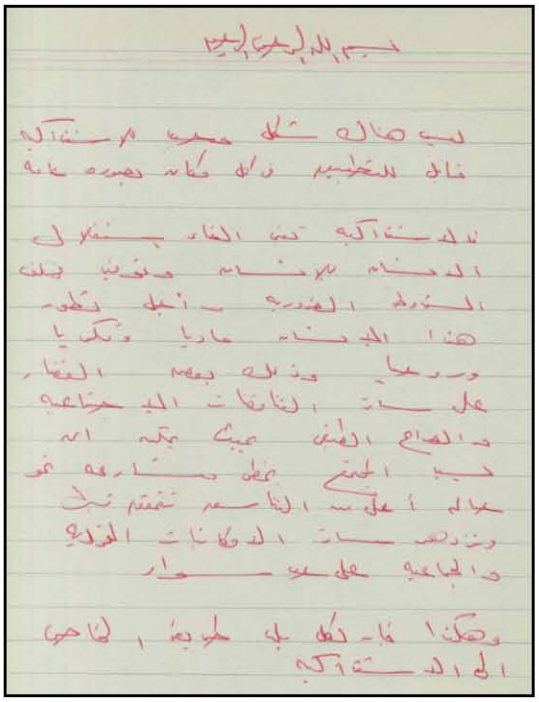

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس هناك شكل وحيد للاشتراكية، قابل للتطبيق فى كل مكان بصورة عامة.

فالاشتراكية تعنى الغاء استغلال الإنسان للإنسان، وتوفير مختلف الشروط الضرورية من أجل تطور هذا الإنسان؛ ماديا وفكريا وروحيا، وذلك بعد القضاء على سائر التناقضات الاجتماعية والصراع الطبقى؛ بحيث يمكن أن يسير المجتمع بخطى متسارعة نحو حالة أعلى من التناسق، تتحقق فيها وتزدهر سائر الامكانيات الفردية والجماعية على حد سواء.

وهكذا فإن لكل بلد طريقه الخاص الى الاشتراكية.

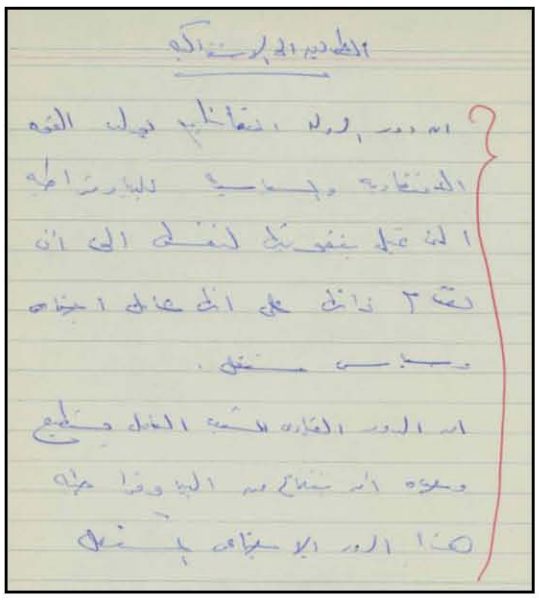

الطريق الى الاشتراكية

إن دور الدولة المتعاظم يولد القوة الاقتصادية والسياسية للبيروقراطية، التى تميل بتقويتها لنفسها؛ الى أن تقدم ذاتها على أنها عامل اجتماعى وسياسى مستقل.

إن الدور القيادى للشعب العامل يستطيع وحده أن ينتزع من البيروقراطية هذا الدور الاجتماعى المستقل.

---

(١) قد تكون بعض هذه الملاحظات من المراجع العديدة التى كان يطلع عليها الرئيس، ولكن تسجيلها بخطه له دلالة.

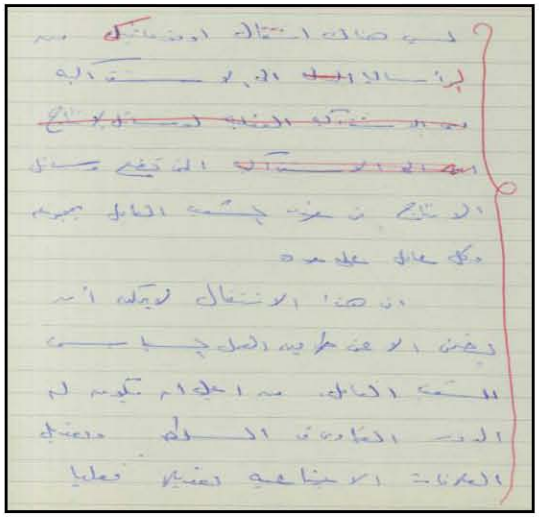

ليس هناك انتقال أوتوماتيكى من الرأسمالية الى الاشتراكية؛ التى تضع وسائل الانتاج فى خدمة الشعب العامل بمجموعه، وكل عامل على حده.

إن هذا الانتقال لا يمكن أن يضمن إلا عن طريق العمل السياسى للشعب العامل؛ من أجل أن يكون له الدور القيادى فى السلطة، وتعديل العلاقات الاجتماعية تعديلا فعليا.

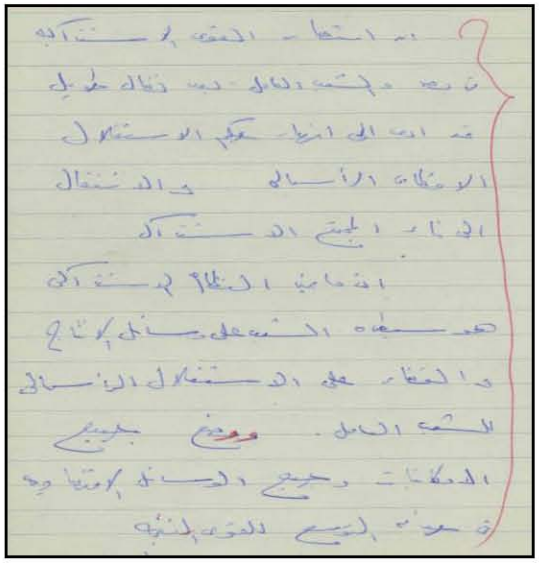

إن انتصار القوى الاشتراكية فى مصر والشعب العامل، بعد نضال طويل؛ قد أدى الى انهيار حكم الاستغلال الاقطاعى الرأسمالى، والانتقال الى بناء المجتمع الاشتراكى.

إن ما يميز النظام الاشتراكى هو سيطرة الشعب على وسائل الانتاج، والقضاء على الاستغلال الرأسمالى للشعب العامل، ووضع جميع الامكانيات وجميع الوسائل الاقتصادية فى خدمة التوسع للقوى المنتجة.

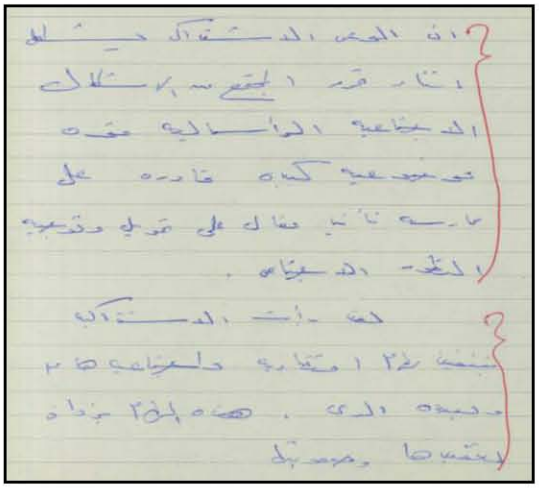

إن الوعى الاشتراكى يشكل، أثناء تحرر المجتمع من الأشكال الاجتماعية الرأسمالية؛ قوة موضوعية كبيرة، قادرة على ممارسة تأثير فعال على تحويل وتوجيه التطور الاجتماعى.

لقد بدأت الاشتراكية بتنفيذ مهام اقتصادية واجتماعية هامة، وبعيدة المدى. هذه المهام يزداد تعقيدها، وصعوبتها.

إن الاشتراكية، بنضالها ضد الرأسمالية الاستغلالية والاقطاع؛ قادرة على تحقيق تبدل جذرى فى العلاقات الاجتماعية فى الأرياف، وعلى تنمية انتاج زراعى حديث.

لقد تأكدت الاشتراكية كنظام اجتماعى واقتصادى، ينجح فى تطوير وسائل الانتاج بأقصى حد من السرعة، مع ضمان أسرع الطرق لازدياد الدخل القومى.

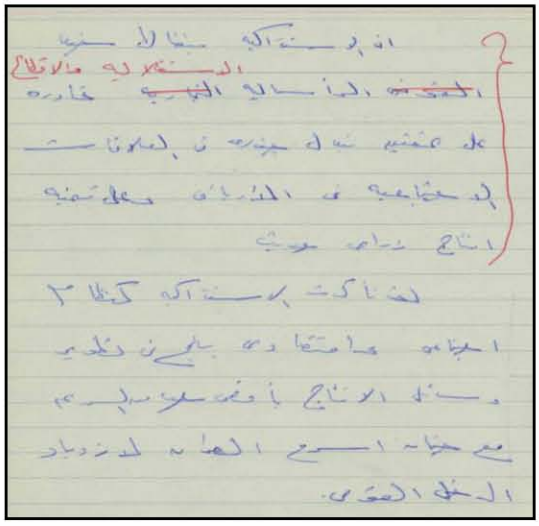

نمو القوى الاشتراكية:

إن تطور الاشتراكية يعكس التأثير الاقتصادى والسياسى للنتائج التى تم تحقيقها عن طريق البناء الاشتراكى.

هذا لا يعنى أن الرأسمالية قد استنفذت جميع امكانياتها الداخلية، وأنها ما عادت تستطيع أن تهدد أو تعرقل الدور القيادى للقوى الاشتراكية.

إن النظام الرأسمالى ما يزال يؤثر على التطورات الاجتماعية الرئيسية.

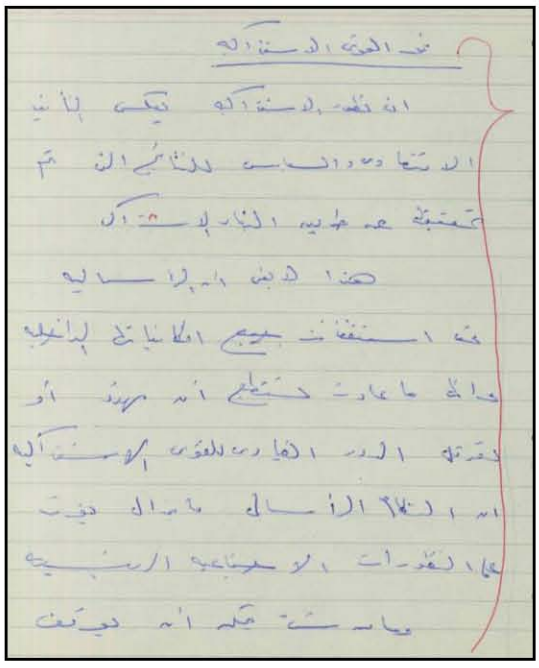

وما من شىء يمكن أن يوقف

تفسخ النظام الاجتماعى الرأسمالى، وسيزداد سرعة هذا التفسخ بمقدار ما يقوى تقدم العلاقات الاشتراكية.

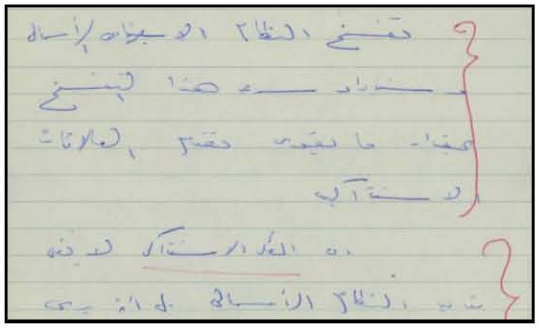

إن الفكر الاشتراكى لا يعنى تدمير النظام الرأسمالى، بل إنه يرى

أبعد من ذلك. وعليه أن يجيب على الأسئلة التى يطرحها التطور الاشتراكى اللاحق، وبناؤه على أساس تحليل المتناقضات التى يتقدم من خلالها، وتحليل العديد

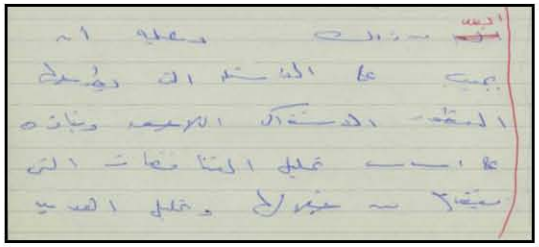

من العمليات الاجتماعية الانتقالية، التى تنمو من خلالها وتتجسد العلاقات الاشتراكية بين البشر.

إن هذه العمليات تتم فى الغالب من خلال معارك عنيفة، وأخطار واضطرابات مؤقتة.

وعبثا يتعلل أعداء الاشتراكية بالأوهام، ويفرحون لهذه الصعوبات والاضطرابات.

إن الصعوبات لا يمكن أن ترجع بعجلة التاريخ الى الوراء.

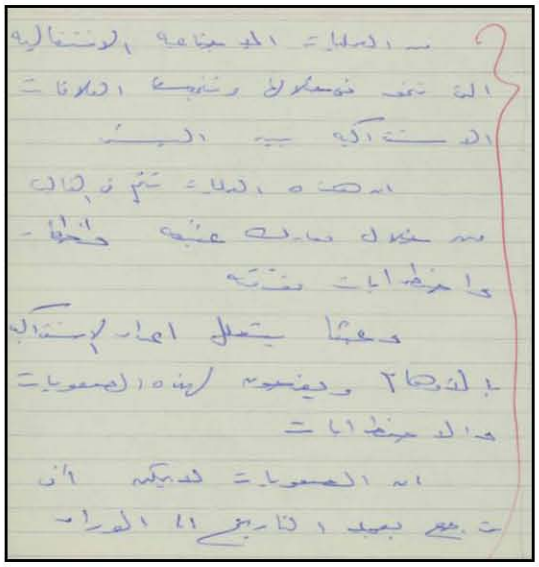

إنها لا تفعل شيئا سوى أنها تحث القوى الاشتراكية الأكثر تقدما للتغلب على الصعوبات، ولإيجاد طريق أفضل..

طريق التقدم الحقيقى.

إن الاشتراكية لا يمكن أن تكون خالصة ومتجانسة.

إن بقايا الأنظمة القديمة تتداخل فيها، وبعض تناقضات الرأسمالية تنتقل الى المراحل الأولى من بناء المجتمع الاشتراكى.

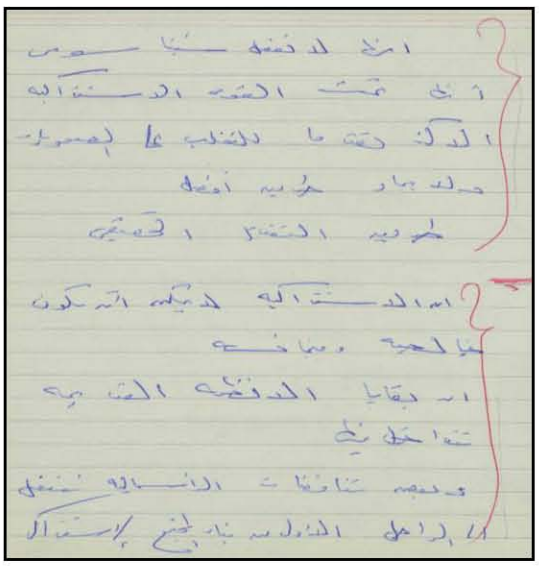

إن بناء الاشتراكية لا يتبع خطا مستقيما.

إن البشر يبنون الاشتراكية بوعى، لكنهم يصطدمون بتناقضات داخلية عديدة.

لكن هذه التناقضات تشكل فى الوقت ذاته دافعا قويا لتقدم الاشتراكية المستمر.

إن القوى الاشتراكية تصطدم أثناء بناء الاشتراكية، بمقاومة أكثر العوامل الاجتماعية تنوعا.

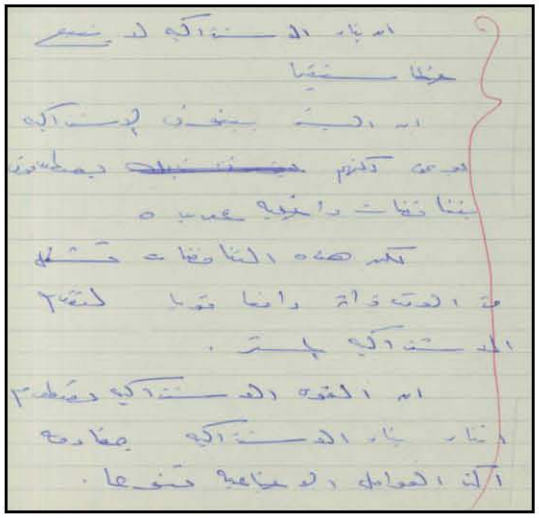

جذور المتناقضات الداخلية فى البناء الاشتراكى

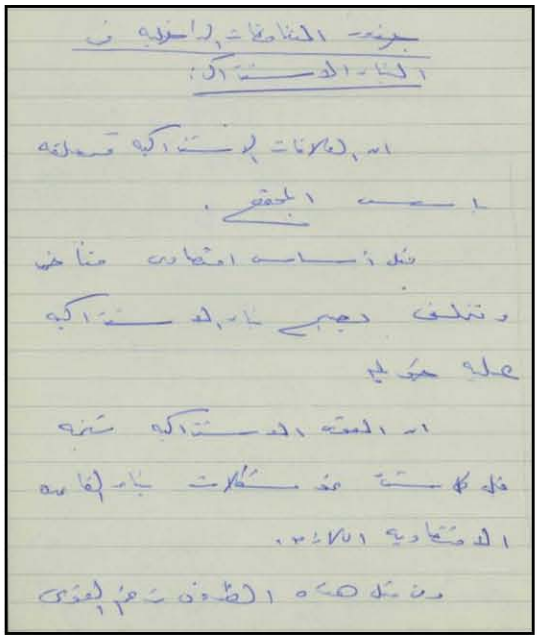

إن العلاقات الاشتراكية متعلقة بأسس المجتمع.

فكل أساس اقتصادى متأخر ومتخلف، يصبح بناء الاشتراكية عملية طويلة.

إن القوى الاشتراكية تتجه قبل كل شىء نحو مشكلات بناء القاعدة الاقتصادية اللازمة.

وفى مثل هذه الظروف، ترغم القوى

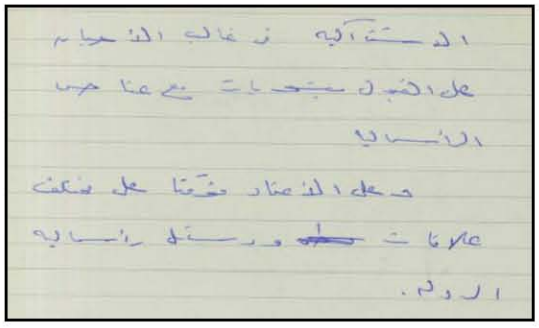

الاشتراكية – فى غالب الأحيان – على القبول بتسويات مع عناصر الرأسمالية، وعلى الاعتماد مؤقتا على مختلف علاقات ووسائل رأسمالية الدولة.

إن تشابك وتداخل جميع هذه العلاقات يثير سلسلة من المتناقضات، لا يمكن تجنبها بأى تدبير إدارى.

لكن التقدم الاجتماعى يتم بأقصى سرعة ممكنة، إذا تحقق التغلب على هذه المتناقضات.

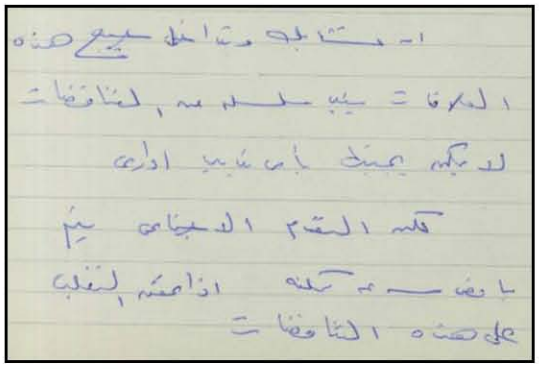

ومن جهة أخرى، فإن منبعا هاما من منابع التأثير على التطورات الاجتماعية، يكمن فى بقايا المجتمع الاقطاعى والرأسمالى القديم، وعناصره الاقتصادية والسياسية، وفى الفئة التى ربطت نفسها بالرأسمالية.

وليس لهذه الاتجاهات فى حد ذاتها قوة سياسية كبيرة؛ ذلك أن الشعب العامل لا يريد العودة الى نظام الاستغلال.

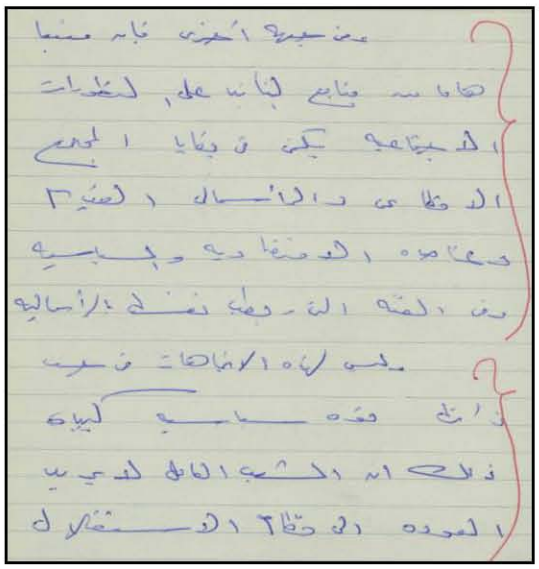

وهناك عامل آخر تصطدم به القوى الاشتراكية؛ وهو الوعى الاجتماعى المتخلف للشعب العامل، وكذلك التأثير الذى يمارسه هذا الوعى المتخلف على المنظمات السياسية والاجتماعية.

إن الثورة لا تستطيع أن تغير بين عشية وضحاها القاعدة الاقتصادية، ولا أن تلغى هموم البشر المادية والشخصية.

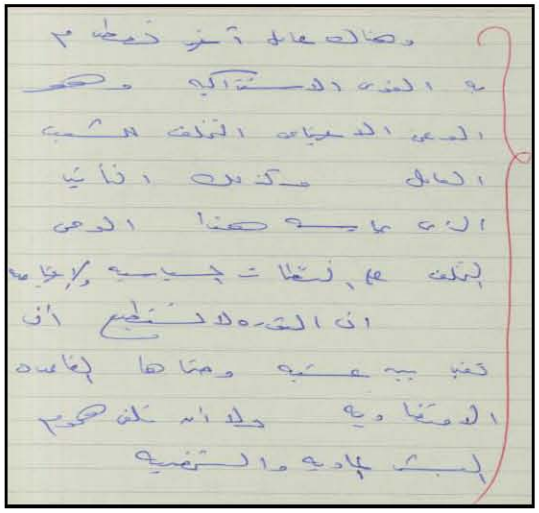

إن ردود الفعل التلقائية للشعب العامل تجاه الصعوبات الموضوعية، ومشكلات مرحلة الانتقال من الرأسمالية المستغلة الى الاشتراكية.. أى تجاه التناقضات المستمرة بين الحاجات والامكانيات المادية؛ كل ذلك يشكل نقاط الضعف الموضوعية والذاتية فى قوى التقدم الاشتراكى.

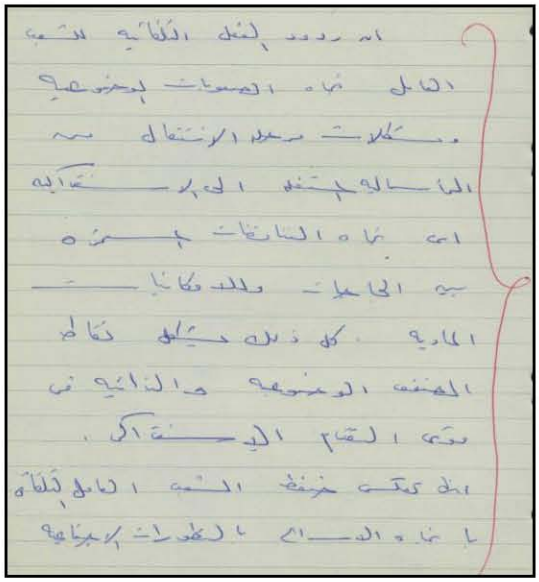

إنها تعكس ضغط الشعب العامل التلقائى باتجاه الإسراع بالتطورات الاجتماعية،

كما تعكس فى نفس الوقت، تخلف الوعى الاشتراكى.

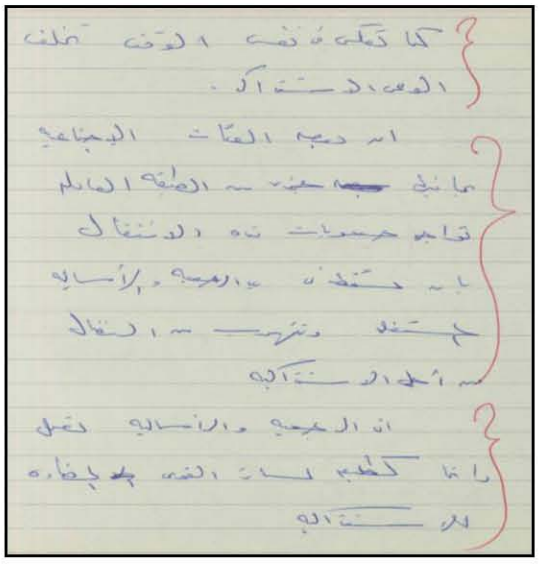

إن بعض الفئات الاجتماعية، بما فيها جزء من الطبقة العاملة، تواجه صعوبات فترة الانتقال؛ بأن تسقط فى يد الرجعية والرأسمالية المستغلة، وتتهرب من النضال من أجل الاشتراكية.

إن الرجعية والرأسمالية تعمل دائما كطليعة لسائر القوى المضادة للاشتراكية.

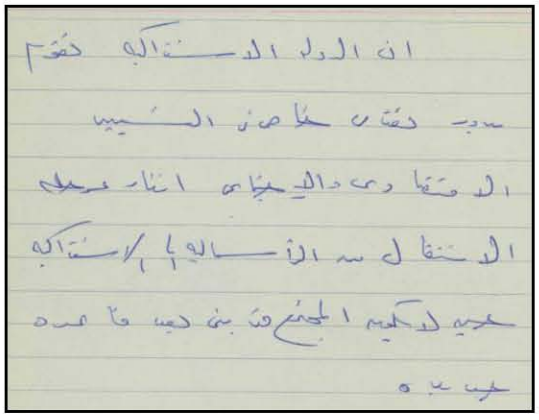

إن الدولة الاشتراكية تقوم بدور تقدمى خاص فى التسيير الاقتصادى والاجتماعى، أثناء مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية؛ حين لا يكون المجتمع قد بنى بعد قاعدة جديدة.

تطور الاشتراكية وتسوية المتناقضات الداخلية:

إن القوى الاجتماعية التى تتميز بها المراحل الأخيرة من الرأسمالية، تتابع التأثير على المجتمع الاشتراكى فى مرحلة الانتقال، رغم أنها تمارس عملها فى اطار علاقات تعرضت لمتغيرات نوعية أساسية، وفى خلال اتجاه عام الى تحويل واضعاف كل ارتباط بالعلاقات الاجتماعية القديمة.

إن الشعب العامل والقوى الاشتراكية تعارض بوعى وتلقائية نمو الميول

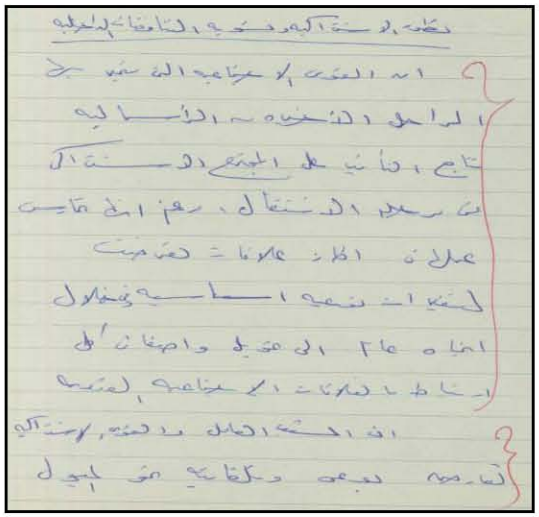

التى تعبر عن مصالح قوى النظام القديم الرجعى ومفاهيمها ومطامحها، غير أنه من الممكن أن تتعرض هى الأخرى – فى شروط معينة – الى تأثير مختلف المصالح الرجعية الغريبة عن الشعب العامل.

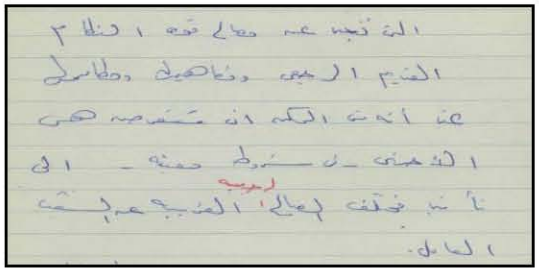

وقد تسبب هذه المتناقضات اضطرابات عميقة للغاية وأزمات سياسية عابرة.

إن المتناقضات التى من هذا النوع لا يمكن أن تحل الا تدريجيا؛ عن طريق عمليات تطورية طويلة، وعن طريق

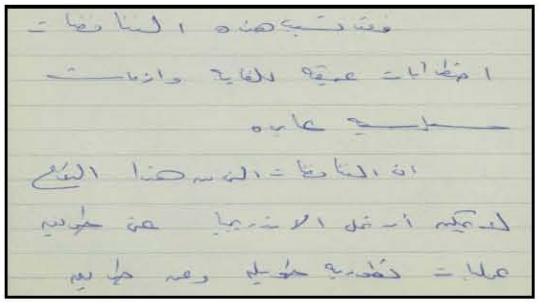

صراع الأفكار؛ بشكل يتلاءم مع تطور القاعدة الأساسية للمجتمع الاشتراكى، ومع تكوين الوعى الاشتراكى.

وعلى هذا فإن بناء الاشتراكية لا يمكن أن يتم عن طريق نشاط سلمى وحيد الشكل، وبعيد عن الصراع؛ ذلك لأنه يشكل عملية اجتماعية عضوية، تتطور وتنمو بعامل تناقضاتها الداخلية.

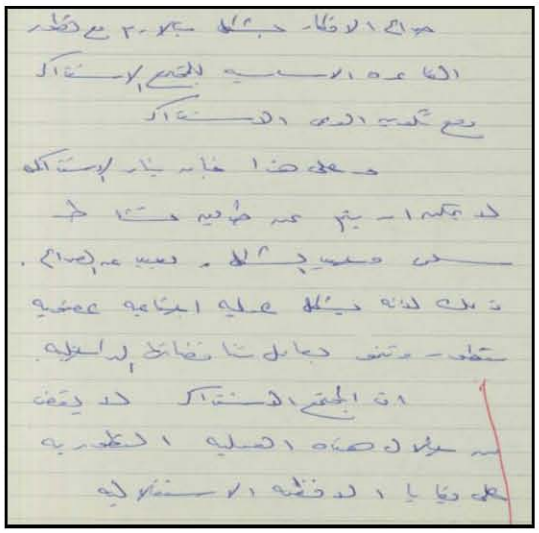

إن المجتمع الاشتراكى لا يقضى من خلال هذه العملية التطورية على بقايا الأنظمة الاستغلالية،

وعلى عقيدتها فحسب، بل يقضى أيضا على علاقاته وأشكاله المؤقتة.

إن القوى الاشتراكية بوجه عام وهى فى الحكم، تعتمد على سلاح الاشتراكية، وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج؛ وبذلك تملك قوة ضخمة لتسوية هذه المتناقضات بوعى.

إن القوى الاشتراكية الحاكمة إذا تأثرت بالمتناقضات الاجتماعية الداخلية، وتأثرت بمحاولات الرجعية والرأسمالية المستغلة، تفقد دورها القيادى الفعال، وتترك الميدان للتلقائية وللتأثيرات الرجعية، وترتكب أخطاء فادحة.

إن الفشل والخلل السياسى هو النتيجة الأولى لهذه الأخطاء.

إن المتناقضات التى من هذا النوع هى الصفة المميزة الرئيسية لمرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، ويمكن أن تسوى فى المجتمع الاشتراكى أثناء مرحلة الانتقال؛

من خلال عملية تطور تدرجى، وتقدم مستمر نحو العلاقات الاشتراكية.

إن الصعوبات الناشئة عن الشروط الموضوعية التى يبنى فيها المجتمع الاشتراكى أو التشويهات الراجعة إلى أخطاء فى الحكم، تقع فيها القوى الاشتراكية الحاكمة؛ يمكن أن تسبب فى بعض الأحوال اضطرابات اجتماعية وسياسية.

لكن هذه الأزمات العابرة هى بحد ذاتها دافع الى تقدم أقوى وأسرع للاشتراكية، وللوعى الاشتراكى.

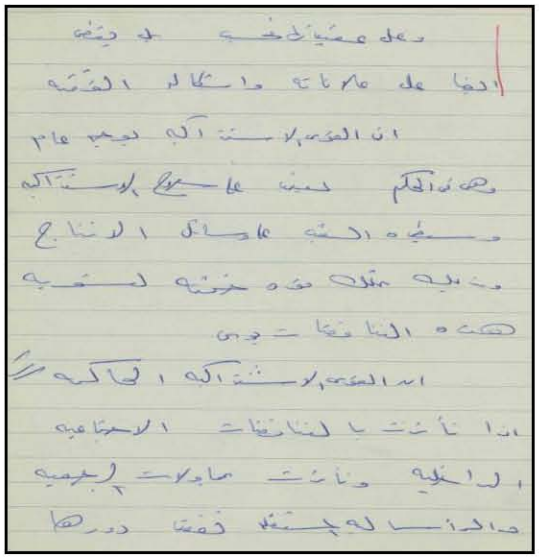

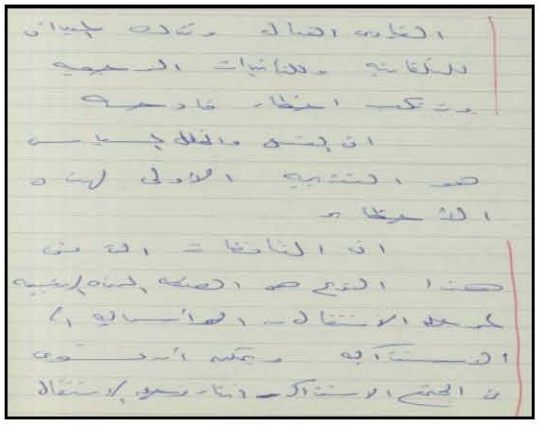

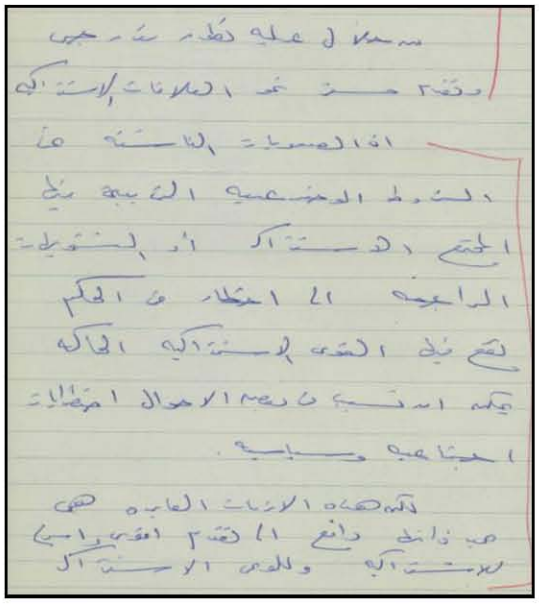

إن الانتقال السلمى الى الاشتراكية، لا يعنى أبدا أن على الشعب العامل أن يتخلى عن الوسائل الثورية فى نضاله من أجل الاشتراكية؛ حين يقتضى تفاقم المتناقضات الداخلية اللجوء الى مثل هذه الوسائل.

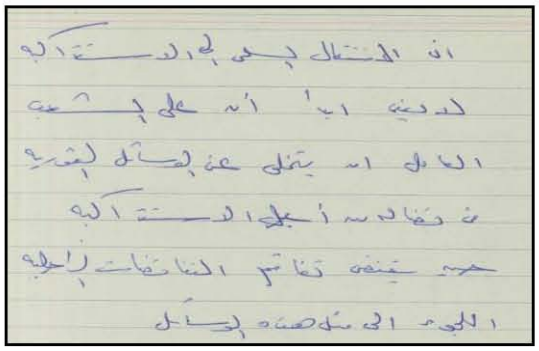

إن بناء العلاقات الاشتراكية فى مصر يتم فى ظروف معقدة، ويصادف عقبات وصعوبات بالغة..

القوى المنتجة متخلفة للغاية.

الجهود المنسقة التى تبذلها الرجعية.

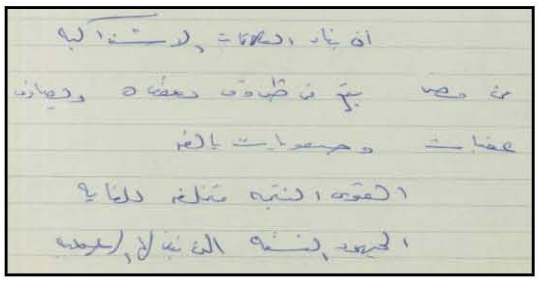

وكان من المستحيل العمل على تطوير العلاقات الاشتراكية؛ على الأسس الضعيفة التى ورثناها من عهد الملكية والإقطاع والرأسمالية.

وكان البناء السريع لأسس المجتمع الجديد - وبالدرجة الأولى بناء الصناعة - تطرح نفسها على أنها ضرورة ملحة.

خلقنا قاعدة صناعية تضمن التطور المتواصل للعلاقات الاشتراكية.

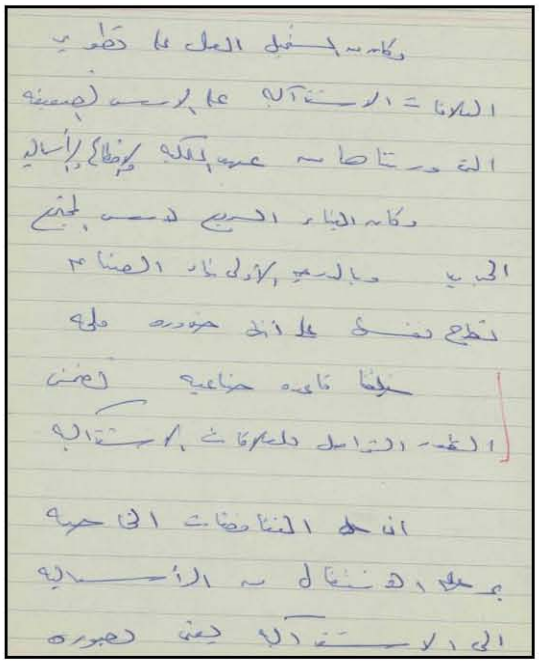

إن حل المتناقضات الخاصة بمرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يعنى بصورة

رئيسية تنظيم هذه القضايا؛ بحيث يؤمن التقدم المتواصل للبناء الاشتراكى فى مختلف مظاهره.

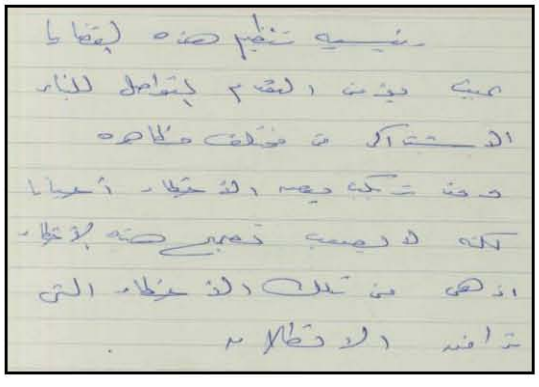

وقد ترتكب بعض الأخطاء أحيانا، لكنه لا يصعب تصحيح هذه الأخطاء؛ إذ هى من تلك الأخطاء التى ترافق الانطلاق.